اقتصاد

الدولار يتخطى ٦٨٠ ليرة في السوداء ومستقر عند ٦٠٣ في المبادرة

تجار لـ«الوطن»: تعليمات جديدة من المصرف المركزي لمبادرة قطاع الأعمال خلال أيام

علي نزار الآغا

واصل سعر الصرف انخفاضه في تعاملات السوق الموازية «السوداء»، ليتجاوز شراء ومبيع الدولار مستوى ٦٨٠ ليرة سورية، خلافاً لتوقعات رجال الأعمال وعدد من التجار والصناعيين وصوله إلى مستوى دون ٥٠٠ ليرة، كنتيجة لمبادرة القطاع الخاص عبر الصندوق المخصص لدعم الليرة، إلا أن سعر الصرف في المبادرة توقف عند ٦٠٣ ليرات للدولار منذ ٣ أسابيع، من دون أي تغيير، وسط أحاديث عن توقف المبادرة بشكل غير معلن.

وفي متابعة الموضوع مع المعنيين والمطلعين على المبادرة، علمت «الوطن» من أحد رجال الأعمال بأنه لم يعد هناك أي نشاط يذكر في المبادرة، لجهة منح التمويل، وهي شبه معلّقة، في هذا الجانب، وفق التعليمات الخاصة بها، حتى إن بعض المستوردين أودعوا مبالغ تعادل ١٠ بالمئة من قيم إجازاتهم في الصندوق على أمل الحصول على تمويل للإجازات، ولكنهم لم يحصلوا على التمويل، وفق ما تم الحديث عنه، وخاصة عندما عقد اجتماع خاص بالموضوع في غرفة صناعة دمشق وريفها، وتم خلاله الاتفاق على تلك الآلية، منوهاً بأن الالتزام استمر لأيام قليلة فقط بعد الاتفاق، ومن ثم تعطلت الأمور.

وحسبما علمت «الوطن» فإنه حتى مندوب شركة الصرافة الذي يحضر إلى غرفة تجارة دمشق بشكل يومي من أجل تسيير أمور المبادرة وفق آلياتها التنفيذية، لم يعد يحضر منذ فترة، ومن ثم توقف تمويل المستوردين عبر صندوق المبادرة من غرفة تجارة دمشق، منوّهاً بأن الكثير من رجال الأعمال أودعوا أموالاً في صندوق المبادرة، حسبما يقتضي الحال، وكما طلب منهم.

من جانبه، نفى عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق حسان عزقول لـ«الوطن» ما يشاع عن توقف المبادرة، مؤكداً أن ما جرى هو تعليق عملية التمويل فقط بشكل مؤقت، نظراً لأن مصرف سورية المركزي يعمل على تعليمات تنفيذية جديدة لمنح التمويل عبر صندوق المبادرة، متوقعاً صدورها قريباً جداً، هذا الأسبوع، بحيث تتم مراعاة الظروف الجديدة، وضمان توفير التمويل بالطريقة المناسبة ولمن يحتاج القطع الأجنبي بشكل حقيقي.

وشدد عزقول على أن التعليمات الجديدة الخاصة بالتمويل عبر المبادرة سوف يكون لها إثر إيجابي في سعر الصرف، مؤكداً أن مصرف سورية المركزي يعمل حالياً على إصدار تعليمات فعالة في السوق، تتم بالتعاون مع التجار وحتى شركات الصرافة المرخصة لجهة إبداء الرأي، منوهاً بأن رجال الأعمال يودعون مبالغ بالدولار في الصندوق بحسب ما تقتضيه الحاجة، وأن موضوع توقف منح التمويل هو مؤقت، وسوف يستأنف قريباً بالشكل المناسب.

وتحدث عزقول بطمأنينة حول موضوع سعر الصرف في سورية، وخاصة بعد صدور التعليمات الجديدة لتمويل المستوردين عبر مبادرة قطاع الأعمال، ولكن مع مراعاة الظروف المستجدة في المنطقة، ولاسيما ما يحدث في لبنان، ومساهمته في زيادة الطلب على الدولار في أسواق الصرف السورية، وتأثير الحالي في سعر الصرف، منوهاً بأن قطاع الأعمال يقف إلى جانب الحكومة في موضوع سعر الصرف من أجل ضبط السوق في وجه التحديات التي يعانيها.

شركة إسبانية وأخرى إيطالية لمساعدة دخول منتجاتنا الزراعية إلى الأسواق الخارجية

الحكومة تقرّ الاستراتيجية الوطنية لتطوير محصول القمح والاكتفاء الذاتي خلال ٥ سنوات

الوطن

أقرّ مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية التي عقدت بالأمس الاستراتيجية الوطنية لتطوير محصول القمح على مستوى التسويق والتصنيع والتصدير خلال الفترة (٢٠٢٠ – ٢٠٢٥)، وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي، وتحقيق أقصى كفاءة إنتاجية، وأكبر معدل تنمية للموارد المتاحة حالياً أو مستقبلاً من المساحة الأرضية ومياه الري اللازمة، بما يساهم في تحصين أمننا الغذائي لمواجهة أية أزمات اقتصادية مفتعلة.

وتتضمن الاستراتيجية التي تقدر تكلفتها الإجمالية بنحو ١٠ مليارات ليرة سورية زيادة مساحة وإنتاج محصول القمح، وزيادة نسبة تغطية الإنتاج المحلي إلى ٩٥ بالمئة، وتأمين كميات كافية للتصدير، وخفض الفاقد، وتأمين مخزون استراتيجي، وتخطيط وتنفيذ برامج استصلاح الأراضي، وإعطائها الأولوية خلال المرحلة المقبلة، والتوسع في استعمال الأصناف المحسنة الحديثة ذات الإنتاجية العالية، واستنباط أصناف متحملة للأمراض والآفات الحشرية ومتغيرات المناخ، وزيادة المساحات المزروعة بالقمح المروي، إضافة إلى التوسع في تطبيق تقنيات الري الحديث والحزم التكنولوجية المتكاملة وأساليب الزراعة الحديثة واعتماد إجراءات أكثر استراتيجية.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) تمت مناقشة الإجراءات المتخذة في برنامج الاعتمادية والتسويق الخارجي للمنتجات الزراعية، والمتعلقة بالجودة والتنظيم للراغبين باعتماد منتجاتهم للتصدير، بدءاً بالمزارع المعتمدة ثم مراكز الفرز والتوضيب وصولاً إلى شركات تسويق وتصدير المنتجات الزراعية وشركات التعبئة والتغليف، وتم الطلب من وزارات الزراعة والصناعة والاقتصاد والتجارة الخارجية وضع الآلية التنفيذية للدعم المطلوب تقديمه خلال المرحلة المقبلة لتشجيع الاستثمار الزراعي، وتنظيم تصدير المنتجات الزراعية للأسواق الخارجية وزيادة قدرتها على المنافسة.

وطلب المجلس من وزارة الزراعة إعادة تقييم عمل الوحدات الإرشادية في المحافظات، وتوفير مستلزمات العمل الإرشادي، والكادر المتخصص لتطوير الخدمات التي تقدمها للفلاحين لجهة التعرف على المشكلات الفنية الزراعية التي تعيق تطور إنتاجهم، ووضع الحلول اللازمة لذلك.

وفي تصريح للصحفيين أكد وزير الزراعة أحمد القادري أنه تمت مناقشة برنامج الاعتمادية للتسويق الخارجي للمنتجات والمحاصيل الزراعية، وتم البدء خلال العام الحالي بمحصول الحمضيات، مشيراً إلى أن هذا البرنامج يتألف من سلسلة من الإجراءات التي تساعد على ولوج المنتجات الزراعية خاصة الحمضيات السورية إلى الأسواق الخارجية.

وأوضح أن الجزء الأول من البرنامج يتضمن اعتماد المزارع التي تم إحصاؤها بالتعاون مع هيئة الاستشعار، حيث بدء كمرحلة الأولى بالمزارع التي تتجاوز مساحتها ٢٥ دونماً والتي يبلغ عددها ١٥٦٥ مزرعة في المنطقة الساحلية، وسيتم اعتمادها بناء على الممارسات الزراعية التي تساعد على تسويق هذا المنتج خارجياً، ويشمل الجزء الثاني اعتماد مراكز الفرز والتوضيب وفق المعايير والاشتراطات الدولية، وقامت وزارة الصناعة بتشكيل بالتعاون مع هيئة تنمية الصادرات لاعتماد عدد من هذه المراكز وفق المعايير المطلوبة.

وأشار إلى أن الجزء الثالث من البرنامج يتضمن اعتماد شركات تصديرية تعمل وفق المعايير الدولية لتصدير هذه المنتجات، إضافة إلى الجزء المتعلق بتأمين خط نقل بحري وبري ثابت لتسويق هذه المنتجات إلى الدول الأخرى، أما الجزء الأخير فيتضمن توقيع بروتوكولات تعاون وتبادل تجاري مع الدول المستهدفة للحصول على بعض المزايا التفضيلية التي تساعد على إدخال منتجاتنا الزراعية إلى أسواقها.

وأكد وزير الزراعة أن الوزارة استكملت بناء قاعدة البيانات الخاصة بالجزء الأول بالتعاون مع الاستشعار ووزارة الصناعة لجهة دراسة واقع معامل الفرز والتوضيب ومع هيئة الصادرات لجهة اعتماد الشركات التصديرية والمعامل التي تنتج العبوات ومستلزمات التغليف، أيضاً تم الترخيص لشركتين، الأولى فرع لشركة إسبانية، وأخرى لشركة إيطالية في سورية تتمتعان بالوثوقية والخبرة والمصداقية لمنح شهادات تساعد على دخول المنتجات الزراعية إلى الأسواق الخارجية .

خدمات الحسكة

استعرض المجلس الجهود المبذولة لتوفير الخدمات للأهالي في محافظة الحسكة، ومواجهة تبعات الاحتلال التركي الغاشم على المرافق الخدمية، إذ تم تخصيص ٥٠٠ مليون ليرة بشكل مبدئي لمحافظة الحسكة لضمان استمرار توفر الخدمات الأساسية للمواطنين، وتم التأكيد على وزارة الموارد المائية استكمال تأهيل الآبار في محافظة الحسكة لمعالجة نقص مياه الشرب الذي تعاني منه المدينة نتيجة العدوان التركي، حيث تم حتى الآن تأهيل ١٤ بئراً من أصل ٣٠ بئراً، كما تم الطلب من وزارة التربية تقديم خطة استراتيجية لاحتواء ما يقارب ٣٥٥ ألف طالب وطالبة في المنطقة الشرقية لم يتلقوا تعليمهم بشكل كامل نتيجة الحرب الإرهابية، واستدراك المراحل التعليمية التي فاتتهم وسد النقص الحاصل في الكوادر التدريسية.

وتم تكليف لجنة الخدمات والبنى التحتية وضع خطة للتوسع في المناطق الصناعية التي تشهد إقبالاً كبيراً على اكتتاب مقاسمها وتوفير الخدمات اللازمة لها من ماء وكهرباء وبنى تحتية بما يسهم في تعافي القطاع الصناعي واستقطاب رجال الأعمال للاستثمار في مختلف المجالات الإنتاجية، ودراسة الجدوى الاقتصادية من إقامة مناطق جديدة حسب حاجة كل محافظة والمدد الزمنية المقترحة لذلك ليصار إلى دراستها واتخاذ ما يلزم بشأنها. كما طلب المجلس من اللجنة الاقتصادية دراسة آلية جديدة للإقراض تستقطب رجال الأعمال للاقتراض من المصارف الحكومية وتوظيف هذه القروض في إقامة مشاريع استثمارية تساهم في تحفيز العملية الإنتاجية ودعم الاقتصاد المحلي.

كما وافق المجلس على مقترح وزارة الإدارة المحلية وفق ما صرح به وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف بتخصيص ٥٠٠ مليون ليرة سورية لدعم الموازنة المستقلة في المحافظة، وتأمين متطلبات المشاريع التنموية والخدمية، وقيام المؤسسات الحكومية في المحافظة بمهامها وفي هذا السياق.

وأوضح مخلوف أن المبلغ المخصص سيتم صرفه على مرحلتين، بحيث سيتم صرف ٣٠٠ مليون ليرة هذا العام، ولاحقاً سيتم صرف ٢٠٠ مليون بهدف مساعدة المجالس المحلية في المحافظة لتنفيذ مشاريعها التنموية والخدمية وبما يوازي انتشار وحداتنا العسكرية في المحافظة ويؤمن الخدمات للمواطنين.

هذا ووافق المجلس على طلب وزارة الصحة زيادة المكافآت الشهرية للصيادلة العاملين في وزارة الصحة والمشافي التابعة لوزارة التعليم العالي لتصبح عشرين ألف ليرة، وذلك بهدف استمرار العمل في القطاع الصحي بالشكل الأمثل ومعالجة التسرب الحاصل فيه واستقطاب كوادر جديدة، حيث سيستفيد من القرار ٦٥٩ صيدلياً على مستوى القطر.

أمام لجنة الموازنة في مجلس الشعب

وزير المالية: قلّة من التجار يقدمون فواتير صحيحة.. ومسح شامل للعقارات من أجل الضريبة

مدير العقاري: ٤٠ ألف منع سفر.. ولا سيارات لتغذية الصرافات بالأموال

محمد منار حميجو

كشف وزير المالية مأمون حمدان عن أن قلة من التجار يقدمون فواتير صحيحة، معتبراً أن هذه مشكلة تواجه الضرائب باعتبار أن هناك صعوبة في تقدير المبيعات، وبالتالي هناك مشكلة في نظام الفوترة، مبيناً أن قانون الضرائب الجديد لن يعتمد على هذا الموضوع، بل سيكون هناك اتجاه آخر بمساعدة الدفع الإلكتروني.

وخلال مناقشة موازنة وزارته في لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب أمس، بين حمدان أن قانون الفاتورة من اختصاص وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ووزارة المالية تستخدمه كغيرها من الوزارات، معتبراً أنه لا يوجد حتى الآن ثقافة الفاتورة.

وفيما يتعلق بموضوع الضرائب على البيوع العقارية، أكد حمدان أن البنية التحتية أصبحت جاهزة، وأنه تمت مناقشة مشروع القانون، وهو في مآله للصدور، مرجعاً أسباب التأخير إلى التريث لإنجاز البنية التحتية المعلوماتية، والتي كانت تحتاج سنتين، وحالياً أصبحت جاهزة. وبين حمدان أن مشروع القانون ليس له علاقة بارتفاع أسعار العقارات، بل هو عبارة عن تقييمها ضمن القيمة الرائجة من أجل ضريبة البيع، وهي أقل من القيمة السوقية، وبحدها الأدنى، مشيراً إلى أنه سيتم تخفيضها إلى ١ بالمئة للسكن، وممكن تصل إلى ٢ بالمئة بالنسبة للتجاري، وفق القيمة الرائجة، وبالتالي أصبحت الضريبة معقولة.

وأوضح أنه تم إجراء مسح شامل لكل عقارات سورية، وتخزينها ضمن نظام ثنائي الإبعاد، كما بدء بتقييم العقارات.

ولفت إلى الاتفاق مع وزارة الإدارة المحلية لتسهيل أمور المكلف حتى لا يضطر أن يراجع المالية، بل يدفع الضريبة في المصالح العقارية بوجود مندوب عن المالية، باعتبار أن النظام سيكون مؤتمتاً.

وأعلن حمدان عن تشكيل لجنة لمعالجة موضوع التراكم الضريبي باعتبارها مشكلة كبيرة، مؤكداً أنه تم تشكيل العديد من اللجان لمعالجة موضوع التهرب الضريبي بعد إجراء عدة اجتماعات حول هذا الموضوع.

بدوره، أكد مدير الهيئة العامة للضرائب والرسوم عبد الكريم الحسين أن ضريبة البيوع العقارية متدنية.

الجمارك والتهريب

كشف مدير عام الجمارك فواز أسعد عن تسجيل ٤٩١٢ قضية جمركية خلال العام الحالي، وقد بلغت الغرامات المتوجبة أكثر من ١٨،٢٨ مليار ليرة، تم تحصيل ٧،٩٤ مليارات ليرة، مؤكداً أن مكافحة التهريب تتم على كامل الجغرافيا السورية.

وفيما يتعلق بوجود الدوريات داخل المدن بين الأسعد أن وجودها أمر طبيعي، وأوضح أن الدخول إلى المحال لا يتم بشكل عشوائي، بل هناك أمر تحرٍ موقع أصولاً من النيابة العامة ومن الجمارك.

ولفت إلى أن ٩٩ بالمئة من مضبوطات المخدرات كانت تضبط في بضائع التصدير، ولا يوجد شهر إلا ويتم ضبط قضية مخدرات منظمة، يوجد فيها بيان تصدير، وبالتالي لا يمكن ترك البضائع من دون الكشف عليها.

معاناة العقاري

بدوره، قال مدير المصرف العقاري مدين علي: «يبدو أن المصرف تحول إلى وكيل لرواتب كل الموظفين في سورية، وكأن وظيفته فقط تسليم الرواتب»، كاشفاً أنه يوجد ٤٦٦ ألف حساب لرواتب موطنة، كما أنه يتم تسليم ٩،٥ مليارات ليرة شهرياً.

وأضاف: «إذا أجرينا حسبة بسيطة بتقسيم مبلغ الرواتب على عدد الصرافات العاملة فتكون حصة كل صراف حوالي ٥٣ مليون ليرة خلال أربعة أيام، على اعتبار أن كل الموظفين يقبضون في هذه الفترة».

ولفت إلى أنه لا يوجد سيارات لتغذية الصرافات بالأموال، وهي مشكلة عامة باعتبار أن هناك شركة كانت تؤدي هذا العمل، إلا أنها توقفت مع بداية الأحداث.

وأضاف «باعتبار أن الصراف قديم فهو يعمل نصف ساعة ثم يفصل، وهذه مشكلة حقيقية، لكن هذا واقع».

وفيما يتعلق بموضوع منع السفر للمتعثرين، كشف علي أنه يوجد أربعين ألف منع سفر، لافتاً إلى أنه توجد مشكلة في عدم متابعة أصحاب العلاقة لمواضيعهم.

هذا وكشف مدير المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات باسم الجاجة أنه صدر أمس قرار قضائي بتجريم رئيس فرع الرقة وخمسة عاملين وحبسهم مدة سبع سنوات، وتم استرداد المبالغ التي تم اختلاسها من الفرع.

وأكد مدير المؤسسة العامة السورية للتأمين إياد زهراء أن موضوع الحصول على براءة الذمة لتأمين السيارات ليس دائماً، بل نتيجة الأزمة، نظراً لوجود عدد كبير من السيارات المسروقة بحاجة إلى ضبطها.

وأرجع أسباب وجوب الحصول على براءة ذمة أيضاً لوجود عدد كبير من السيارات انقطعت عن سداد المخالفات لمدة ست سنوات، إضافة إلى وجود أكثر من ٢٠٠ ألف سيارة لم تكن مؤمنة، وتم إعادتها إلى نظام التأمين.

هذا وتركزت مداخلة أعضاء لجنة الموازنة في مجلس الشعب على موضوع تطوير التشريعات ومكافحة التهرب من الضرائب، وإجراءات الوزارة في تحصيل أموال الخزينة العامة، إضافة إلى إجراءات الوزارة حول طريقة إعداد الموازنة، مشيرين إلى أن موضوع تخفيض الاعتمادات للوزارات سبب إرباكها، وأنه يجب الأخذ بالحسبان طبيعة كل وزارة ومشاريعها، متسائلين عن حال أسعار الصرف وزيادة الرواتب.

- **مدير الجمارك: ٩٩ بالمئة من تهريب المخدرات يتم عبر بيانات تصدير**
- **مدير التأمين والمعاشات: حبس رئيس فرع الرقة وخمسة عاملين سبع سنوات واسترداد المبالغ المختلسة**

الإسكان تحفّز المصارف لتمويل المساكن

صالح حميدي

صرّح معاون وزير الأشغال العامة والإسكان مازن اللحام لـ«الوطن» بأن فريق العمل المكلّف متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر العام للإسكان باشر مهامه لوضع المصفوفة التنفيذية لمحاور وتوصيات المؤتمر، والذي عقد مؤخراً في قصر الأمويين بدمشق.

وبين أن فريق العمل ناقش أمس الإطار العام للمصفوفة والآلية التنفيذية للتمويل وتأمين الأراضي لتنفيذ الخطط الإسكانية، ووضع رؤية تمكن وزارة المالية من تحفيز المصارف العاملة في سورية لتمويل المساكن، تتضمن برنامج تنفيذي ومدد زمنية محددة، متوقعاً الانتهاء من وضع هذا الإطار خلال أيام قليلة.

وكان فريق العمل ناقش خلال اجتماعه أمس محور مصادر التمويل وجدوى الإقراض من المصارف العامة والخاصة ضمن المعايير الناظمة وجدوى قروض المنظمات والدول الصديقة وتحفيز الشركات المتخصصة في قطاع الإسكان للتحول إلى شركات مساهمة من خلال تقديم مزايا داعمة لها، والتشجيع على تأسيس شركات تمويل عقاري للنهوض بالقطاع السكني.

كما تمت مناقشة محور تأمين الأراضي والذي أوصى بضرورة تحديث أسس التخطيط وفق رؤى التنمية المستدامة.

لؤي خريطة معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة دعا إلى التنسيق بين الوحدات الإدارية وكافة الجهات المعنية بقطاع الإسكان لوضع رؤية متكاملة لتأمين وإدارة هذا القطاع من خلال وضع خريطة استعمالات الأراضي ووضع أولويات توزيعها حسب المشروعات الإسكانية.

وناقش فريق العمل محور التخطيط الإقليمي وإعداد الخارطة الوطنية للسكن والإسكان خلال المدة الزمنية المقررة وقد بينت رئيس هيئة التخطيط الإقليمي ماري كلير التلي أن الخريطة الوطنية للسكن والإسكان تعد أحد المحاور الرئيسية لعمل الحكومة خلال مرحلة التعافي وصولاً إلى مرحلة الاستدامة.

وتم التأكيد على استكمال قاعدة البيانات الدقيقة والشاملة على مستوى كامل الأراضي السورية بمشاركة الأطراف المعنية بالموضوع إضافة لتفعيل دور المراصد الحضرية في المحافظات لإعداد الخطط المحلية.

بدوره، أكد معاون وزير الأشغال العامة والإسكان مازن لحام –وهو رئيس اللجنة– على ضرورة استكمال مناقشة ما تبقى من محاور خلال فترة وجيزة ورفع التوصيات إلى رئاسة مجلس الوزراء.